داعيا إلى معالجتها جذرياً

الحويلة : اختيار القضية السكانية عنواناً لدور الانعقاد المقبل «إيجابي»

محمد الحويلة

ندعم الوزير الأذينة في خطواته الإصلاحية لتحريك المياه الراكدة وتجديد الدماء داخل قطاعات الإسكان

رحب النائب الدكتور محمد الحويلة بالاتفاق النيابي على ان يكون الاسكان عنوانا لدور الانعقاد المقبل، داعيا الى معالجة القضية الاسكانية معالجة جذرية وان تتعاون الجهات الحكومية الاخرى مع وزارة الاسكان مثل الكهرباء ونفط الكويت والاشغال والبلدية والدفاع، مشدداً على اهمية ان يدعم مجلس الوزراء وزير الاسكان سالم الاذينة في خطواته الاصلاحية داخل الوزارة وعلى مستوى الملف الاسكاني.

واكد الحويلة ضرورة ان تقوم الجهات الحكومية بواجباتها امام الشعب وتعاونها مع وزارة الاسكان لان القضية الاسكانية اصبحت اولوية لدى النواب، مستدركا بان اختيار الاسكان عنوانا لدور الانعقاد لا يعني اهمال باقي الاولويات بل ان النواب جميعا لن ينسوا القضايا الاخرى مثل التعليم والصحة فهي اولوية ايضا.

وقال الحويلة في تصريح صحافي : اننا ندعم الجهود الإصلاحية التي يقوم بها وزير الاسكان سالم الاذينة في التعامل مع المستجدات المتعلقة بقضية الاسكان مشيرا الى ان نهج الاذينةاصلاحي وايجابي، معربا عن تفاؤله بانه هذا النهج الإصلاحي للوزير الاذينة ستكون له نتائجه الإيجابية على مستوى القضية الاسكانية.

واستدرك الحويلة بان وزارة الاسكان بحاجة الى تعاون الجهات الحكومية الاخرى التي لها علاقة بملف الاسكان الذي بات يؤرق عشرات الآلاف من الأسر الكويتية التي تعاني من تأخر حصولها على الرعاية السكنية لسنوات طويلة رغم ما تتمتع به الكويت من فوائض مالية ضخمة سنويا. وتابع الحويلة : اننا ندعم الوزير الاذينة في خطواته الإصلاحية داخل قطاعات الاسكان لتحريك المياه الراكدة وتجديد الدماء في الإدارة ووضع خطة عصرية وعملية لحل المشكلة الاسكانية، مشيرا الى ان النمط التقليدي في قطاع الاسكان لابد ان ينتهي، ومن احسن يكافأ ومن اخطأ يحاسب.

المرحلة المقبلة تتطلب وقف المتاجرة في العقار السكني

النصف يقترح عدداً من الحلول لإنهاء القضية السكانية

وضع النائب راكان النصف عددا من الحلول للقضية الإسكانية في صورة مقترحات لإنهاء تلك القضية التي باتت مطلبا ضروريا عند المواطنين.

وجاءت المقترحات كالتالي.

–ضرورة أن تلتزم الحكومة بتوفير ما لا يقل عن 10000 وحدة سكنية سنويا وهذا من شانه أن يؤدي الى تقليص عدد الطلبات الإسكانية من ناحية وتراجع قيمة المنازل من ناحية أخرى، فتوفر وحدات سكنية في مناطق جديدة سيعمل على تراجع الأسعار في العديد من المناطق السكنية الحالية.

– حل التشابك في حل القضية الإسكانية لارتباطها بشريحة متنوعة من الوزارات كالكهرباء والنفط والدفاع والأشغال ناهيك عن الوزارة الأساسية وهي الإسكان.

ويكون حل التشابك بين الجهات الحكومية يجب أن يترجم بإنشاء إدارة تنفيذية لها صلاحيات واسعة ملحقة بمجلس الوزراء أو وزير الدولة.

والمساءلة عن أي تقصير تقع على عاتق هذه الادارة والوزارة المعنية.

– البدء بتحرير أراضي الدولة بنسبة 5%، مما يعني أن تحرير هذه النسبة سيتيح لنا بناء كويت جديدة – عمرانيا على الأقل – ولذلك يجب إلا يكون هذا الموضوع معلقا بين الرعاية السكنية وشركة نفط الكويت ووزارة الدفاع، بين اخذ ورد، بل يجب أن يكون صاحب القرار حاسما تجاه هذا الموضوع للبت فيه وتوفير أراض سكنية بشكل تدريجي كما أن تحرير الأراضي سيكون مفيدا لمستقبل الطلب الإسكاني للسنوات الـ 20 القادمة.

الطلب الإسكاني يتنامى بنحو 8 في المئة سنويا بواقع 9000 طلب إسكاني

– فتح مجال التنافسية في سوق المواد الإنشائية وإعطاء رخص أكثر للاستيراد، والتعهد بشراء المنتجات الإسمنتية ومواد البناء الأخرى من المصانع الموجودة في السوق الكويتي لتحفيزها على زيادة الإنتاج، لان الطلب العالي مقارنة بالكميات الحالية من السلع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يزيد كلفة الوحدة الإسكانية وهو أمر يمكن السيطرة عليه.

راكان النصف

– إنشاء مدن للعمال بشكل سريع باعتبار العمالة وأسعارها جزءا أساسيا من الأزمة، فالعمالة الخاصة بالبناء ارتفعت كلفتها خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت وسبب الارتفاع يرجع لندرة الأيدي العاملة الماهرة، وهنا تبرز أهمية استقدام العمال ومدنهم لتسريع العمل في أي مشروع إسكاني حقيقي.

– رفع قيمة الضريبة العقارية على الشركات المستحوذة على السكن الخاص، وهو أمر معلق بسبب البيروقراطية الحكومية بين وزارتي المالية والعدل، فمن غير المعقول أن يكون السكن الخاص مجالا للاستثمار والشراء على حساب المواطن

– تسريع طرح شركات للتطوير العقاري لتكون منافذ للشركات للاستثمار فيها عبر البناء أو التمويل لا عبر الاستملاك والاحتكار كما يمكن أن تتولى هذه الشركات عمليات بناء وإدارة بعض المدن الجديدة بنظام bot.

– إصدار بنك التسليف سندات تمويل لتغطية المبالغ التي تحتاجها الوحدات السكنية الجديدة، مع إشراك القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ وبيان البنك لمدى قدرته على مواكبة التوسع في عمليات البناء.

– رفع فترة سداد القرض الشخصي «من البنوك» من 15 عاما الى 25 أو 30 عاما.

خصوصا أن البنوك تشكو البنوك أصلا شح الفرص التمويلية، وهنا يمكن تحريك القطاع المصرفي، كونه سيقوم بالتمويل على محورين، الأول للأفراد والثاني لشركات البناء والمواد الأساسية وغيرهما.

– إنشاء المدن الحدودية وتشجيع الناس على الإقبال عليها من خلال جسور ومرافق وبنية تحتية متكاملة، فلهذه المدن فوائد أمنية سيادية، إذ تثبت أحقية الكويت على أراضيها في المستقبل.

– منع بيع العقار السكني «ارض أو بيت» خلال 3 سنوات من استملاكه للحد من عملية المضاربة بالعقار السكني.

– تنظيم سوق العقار بقانون كقانون البنك المركزي بالنسبة للبنوك.

معصومة: على مجلس الوزراء أن يتكاتف لحل الأزمة

قالت النائبة معصومة المبارك في تصريح صحافي لها أن القضية الإسكانية لها أولوية كما هي القضايا الأخرى. ولكن من الخطأ اعتبارها قضية معنياً بحلها وزير الإسكان فقط بل هي كأي قضية أخرى معني بها أكثر من وزير

واضافت المبارك علي مجلس الوزراء أن يعمل كفريق عمل متكامل يقوده بحزم رئيس الوزراء لإنهاء القضية الاسكانية.

عقدت اجتماعها برئاسة الغانم

«تنفيذية الشعبة البرلمانية» بحثت عدداً من المواضيع

جانب من اجتماع اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية

عقدت اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية اجتماعها أمس، برئاسة رئيس مجلس الأمة ورئيس الشعبة البرلمانية مرزوق الغانم اذ بحثت عددا من المواضيع المختلفة.

وناقشت اللجنة موضوع جلسة الاستماع البرلمانية في الأمم المتحدة والمقرر عقدها في نيويورك خلال الفترة من 14 إلى 15 من شهر نوفمبر المقبل.

كما تطرق الاجتماع إلى الجلسة العامة لجمعية برلمانات آسيا والتي ستعقد في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية خلال الفترة من 8 إلى 11 ديسمبر المقبل.

ونظرت اللجنة خلال اجتماعها تشكيل لجان الصداقة البرلمانية للفصل التشريعي الرابع عشر – دور الانعقاد العادي الثاني.

من جهة أخرى بحث المشاركون في الاجتماع المواضيع ذات العلاقة والصلة بالشعبة البرلمانية وآلية عملها وما يطرأ عليها من أعمال.

وحضر الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية فيصل الشايع وأمين سر الشعبة جمال العمر وأمين صندوق الشعبة صالح عاشور والنواب سيف العازمي وماضي الهاجري وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

وكانت اللجنة قد وافقت في اجتماعها الاول المنعقد في 18 اغسطس الماضي على المشاركة في الاجتماع البرلماني الدولي الـ129 والذي سيعقد في جنيف بسويسرا خلال الفترة من 6 الى 9 من شهر أكتوبر المقبل.

الجيران يطالب بوضع جهاز «العد التنازلي» عند إشارات المرور

قدم النائب عبدالرحمن الجيران اقتراحا برلمانياً حول التخفيف من كثرة الحوادث المرورية.

«فيما يلي نصه»

نظراً لتكرر الحوادث عند اشارات المرور، وما ينجم عنه من وفيات وتعطل لحركة المرور، وسعياً لتقليل نسبة الوفيات وتحقيق اكبر درجة من الانسيابية.

وطالب الجيران بوضع عند اشارات المرور جهاز العد التنازلي ووضع كاميرات «رادار»عند اغلب الاشارات

القويعان لوزير الصحة: ماهي الاحتياطات التي قمتم بها تجاه مرضي الدرن؟

وجه النائب حسين القويعان عدة اسئلة الي وزير الصحة حول المشاريع المدرجة لخطة التنمية الخاصة بوزارة الصحة.

«فيما يلي نصه»

ماهي المشاريع المدرجة بخطة التنمية لوزارة الصحة للسنتين الماليتين 2012 / 2013 و 2013 / 2014 ونسبة الانجاز بها.

وهل هناك مخالفات او غرامات مالية فرضت علي بعض عقود اعمال صيانة الاجهزة الطبية وعقود البناء سواء بسبب التاخير او لاي سبب اخر

وهل التزمت الشركات بدفع الغرامات

هل تم اخذ موافقة ديوان المحاسبة المسبقة علي التعاقد باعمال صيانة الاجهزة الطبية

وماهي المواد الراكدة في مخازن وزارة الصحة وهل راعت الوزارة ترشيد الانفاق فيها

وما سبب التاخير في ترميم غرف مستشفى الجهراء وما التوصيات التي خرجت من اللجنة الفنية للمستشفى؟.

وكذلك سال الوزير عن الاتي:

ماهي الاحتياطات التي تقوم بها الوزارة تجاة مرضي الدرن ؟.

وما هي الاعداد التي تم الكشف عنها بين الوافدين وهل الحالات التي تم التاكد من اصابتها كانت نتائج فحوصاتهم ايجابية ام سلبية في مراكز فحص العمالة الخارجية؟.

وما هي اجراءات الوزارة تجاه مراكز فحص العمالة في الخارج غير الدقيقة ؟

مطالبا بتزويده باعداد المصابين ودولهم لاخر 3 سنوات.

وايضا سأل القويعان وزير الصحة عن ما يلي

ما هي اعداد حالات السرطان بالكويت خلال الفترة من 1 / 1 / 2010 وحتى تاريخ السؤال ؟

وهل تم عمل مسح ميداني لهذه الحالات مطالبا بنسخه من هذا المسح؟

وما هي المراكز الصحية لعلاج السرطان بالكويت وهل تم اعتمادها من موسسات وهيئات عالمية؟.

وما خطة الوزارة تجاه انشاء مراكز جديدة؟

وعلى صعيد اخر وجه القويعان سؤالا الى وزير الاشغال وزير الكهرباء والماء.

جاء فيه.

ما المبررات المالية والفنية والتفصيلية التي في ضوئها اتخذت وزارة الاشغال قرار بالغاء مناقصات المستشفيات الاربعة مطالبا ببيان تفصيلي لكل المبررات علي حدة؟.

وطالب بتزويده باسماء وسيرة اعضاء اللجنة الفنية التي اوصت بالغاء المشاريع وبمحاضر اجتماعاتهم.

وهل تمت دراسة طلب الالغاء دراسة فنية وقانونية مطالبا بنسخه من الدراسة.

وهل تم اخطار وزارة الصحة عن اسباب الالغاء للمستشفيات.

الشايع: اللجنة مازالت تبحث الموضوعات وستبت فيها لاحقا

«المالية» ناقشت تعديلات بنك التسليف وبيت الزكاة

قال رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع ان اللجنة عقدت اجتماعا فرعيا وناقشت ثلاثة مواضيع:

1 – النظر في تعديل اسماء اعضاء مجالس الادارات التابعة لبيت الزكاة.

2 – تعديل اسم بنك التسليف الى بنك الائتمان الكويتي فبدلا ان يقتصر دور البنك على التسليف فقط ليشمل مهام اكبر وتكون اختصاصاته شاملة

3 –النظر ببعض التعديلات المقدمة من الحكومة لديوان الخدمة المدنية

واكد الشايع ان هذه التعديلات جارية دراستها باللجنة والبت فيها في اجتماعات لاحقة

دعـــــوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية (مؤجلة) لشركة شرق للاستثمارش.م.ك.م

يسر مجلس ادارة الشركة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية (مؤجلة) للشركة وذلك يوم الخميس الموافق 2013/10/10 الساعة الحادية عشر صباحا في مقر الشركة الرئيسي ببرج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور25 - امام دوار بهبهاني بالشرق – لمناقشة جدول الاعمال التالي:

" جدول أعمال الجمعية العمومية الغير عادية "(مؤجلة)

البند الأول : مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بإضافة نشاط جديد للشركة وهو القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.

البند الثاني : تعديل المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (4) من النظام الأساسي للشركة وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

(النص المادة الحالي قبل التعديل)

١-الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
٢-إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
٣-تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية دراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات على أن تتوافر الشروط في من يزاول هذا النشاط.
٤-الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
٥-القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
٦-التمويل والوساطة في عمليات التجارية الدولية.
٧-تقديم القروض للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
٨-التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها ، على أن يكون هذا النشاط لحساب الشركة فقط.
٩-العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
١٠-انشاء وادارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقا للقانون.
ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

(النص المادة بعد التعديل)

١-الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
٢-إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
٣-تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية دراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات على أن تتوافر الشروط في من يزاول هذا النشاط.
٤-الوساطة في عمليات الإقراض والاقتراض.
٥-القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
٦-التمويل والوساطة في عمليات التجارية الدولية.
٧-تقديم القروض للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح القروض مع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
٨-التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها ، على أن يكون هذا النشاط لحساب الشركة فقط.
٩-العمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية المحلية والدولية.
١٠-انشاء وادارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها طبقا للقانون.
١١-القيام بكافة أنواع الاستثمار في العقارات بغرض التنمية والتطوير فيما عدا القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ولحساب الشركة أو لحساب الغير.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

شركة شرق للاستثمار
ش.م.ك.م

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 31 اغسطس 2013

صافي قيمة الوحدة كما في 31 اغسطس	0,634 دك
العائد منذ التأسيس	-36,57%
العائد منذ بداية السنة	20,178%
العائد لشهر 31 اغسطس	-3,50%
القيمة الاسمية دك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للاستثمار
SHARQ INVESTMENT